الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية

د. أحمد محمد العمري د. ميشيل سعيد سويدان
أستاذ مشارك– قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة اليرموك
اربد – الأردن
سوازن رسمي عبد
محاضر– قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة العلوم التطبيقية
عمان – الأردن

الكلمات الدالة: إفصاح، معلومات قطاعية، شركات صناعية أردنية، مؤشر إفصاح.

الملخص

١. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام 2002. كما تهدف إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على (٢١) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١٤) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. وقد جرى تقسيم مؤشر الإفصاح إلى أربعة أجزاء: (القطاع الرئيس(العمل)، والقطاع الثانوي (الجغرافي)، والإفصاحات الأخرى المطلوبة، والإفصاحات حسب التشريعات المحلية). وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (٦٧) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان، وأظهرت النتائج أن الشركات تقوم بالإفصاح عن

حوالي ١٥% من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي. ولفحص العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة. في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة (الثابتة)، وتذبذب الأرباح. وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (١٤) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

Disclosure of Segment Information in the Annual Reports of Jordanian Industrial Companies: An Empirical Study

Keywords: disclosure, segmental information, Jordanian industrial companies,
disclosure index.

Abstract

The objectives of this study are two folds: (1) to investigate the extent of disclosure of segmental information in the annual reports of Jordanian industrial companies listed on Amman Stock Exchange (ASE) for the year (2002), and (2) to examine the impact of certain company characteristics (firm size, financial leverage, the proportion of assets in place, earnings volatility and % of government ownership) on the extent of segment disclosure. To achieve these objectives, a disclosure index, based on International Accounting Standard No. 14 (IAS, 14 Revised) and the local

regulation issued by the Jordan Securities Commission, was used. The disclosure index was divided into four parts: the primary segment (business), the secondary segment (geographic), other disclosure and the regulation according to the Jordan Securities Commission. The disclosure index was applied to the annual reports of (67) industrial companies. The results showed that on average a company disclosed about 15% of the index items. Multiple regression analysis was used to examine the study hypotheses. The results of the regression showed that there was a positive and significant relationship between the level of disclosure of segment information and company size and the percentage of government ownership. Finally, the study recommended that more attention should be given to the disclosure requirements of the IAS No. 14.

المقدمة:

لسنوات طويلة، قدمت القوائم المالية المعلومات المناسبة لمستخدميها لاتخاذ القرارات في مختلف المجالات، ونظراً لما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها إلى التنويع في خطوط الإنتاج أو فتح فروع تابعة للشركة في مناطق جغرافية مختلفة حيث الاختلاف في معدلات الربحية، وفرص النمو، وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية (Emmanuel & Garrod, 1992). لذلك تزايد الاهتمام بالسنوات الأخيرة بالحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات، فكانت الحاجة إلى ظهور التقارير القطاعية والتي عرفتها (Roberts, 2000) على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنباً إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية. ونظراً لأهمية المعلومات التي تقدمها التقارير القطاعية تهدف هذه

الدراسة إلى استكشاف ممارسات الشركات الصناعية الأردنية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية التقارير القطاعية سواء لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية إذ أنها تتضمن محتوى معلوماتي يؤثر في اتخاذ القرارات ويساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل (Ajinkya, 1980; Baldwin, 1984; Aitken, et al,1994). ونظراً لندرة الدراسات التي تناولت الإفصاح القطاعي في العالم العربي، تأتي هذه الدراسة لتكون الأولى في الأردن حسب معرفة الباحثين لتقييم الإفصاح عن المعلومات لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية ومناقشة العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح القطاعي في الشركات الصناعية الأردنية، لذا فإن هذه الدراسة تعد دراسة استكشافية تأتي لتكون بمثابة مرجع للدراسات اللاحقة في هذا المجال. ومن المتوقع أن تخدم هذه الدراسة جميع مستخدمي البيانات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات الشركات الصناعية الأردنية في الإفصاح عن المعلومات القطاعية لقطاعات الأعمال (Line of Business) والقطاعات الجغرافية (Geographical)، وتتمثل الأهداف الرئيسة في هذه الدراسة بما يلي:

1. **تقييم مدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمَان.**
2. **اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبعض خصائص الشركة (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة).**

فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختبار الفرضيات التالية في الشركات الصناعية الأردنية:

الفرضية الأولى: تقوم الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول القائمة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تذبذب الأرباح ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الفرضية السادسة: يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الحكومة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الإطار النظري

مفهوم التقارير القطاعية:

نظراً لما تعانيه الشركات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة إلى أخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت الشركات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات الأعمال أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، وحيث أن البيانات المالية الإجمالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها؛ فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلاً فظهرت التقارير القطاعية و التي عرفتها (Roberts, 2000) على أنها تقسيم

الشركات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع. ويتفق هذا التعريف مع تعريف (Emmanual &Garrad, 1992). وهنالك عدة طرق لهذا التقسيم إما من حيث تعدد قطاعات الأعمال أو من خلال تعدد القطاعات الجغرافية سواء حسب موقع الموجودات أو موقع العملاء. وهذان الأساسان يعدان الأكثر انتشاراً ومن الممكن أن يكون أساس التجزئة مزيج من الأساسين السابقين (Nichols et al, 2000). أو قد يكون حسب الشخصية القانونية، أو نوع العميل (Herrmann & Thomas, 2000).

ويعرف قطاع العمل والقطاع الجغرافي في التقارير القطاعية حسب معايير المحاسبة الدولية بالشكل التالي:

قطاع العمل: هو جزء من الشركة قابل للتمييز يعمل على إنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد قطاعات الأعمال الأخرى، وهنالك مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قطاعات الأعمال (لجنة معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠):

١. طبيعة المنتجات.
٢. طبيعة عملية الإنتاج.
٣. نوع العميل.
٤. أسلوب توزيع المنتجات.

القطاع الجغرافي: هو جزء من الشركة قابل للتمييز يعمل على تزويد المنتجات ضمن منطقة جغرافية خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المنتجات التي تعمل في مناطق جغرافية أخرى، وهنالك مجموعة من العوامل يجب النظر إليها عند تحديد القطاعات الجغرافية وهي(لجنة معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠).

١. التشابه في الظروف الاقتصادية والسياسية.
٢. العلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة.
٣. قرب العمليات من بعضها البعض والمخاطر المرتبطة بهذه العمليات.

٤. مخاطر أسعار صرف العملة.

أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

تنبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام. إلاّ أنه وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ أن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات بشكل أفضل (Radebaugh & Gray, 1997).

إن توفر المعلومات القطاعية سواء عن قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومن مقارنة الأداء لشركة تعمل في قطاع معين مع شركة أخرى تعمل في نفس القطاع أو المقارنة مع شركة ذات منتج واحد تعمل في نفس المجال. وهذا بدوره يساعد المهتمين بالقوائم المالية على تقييم أداء الشركات بشكل أفضل، إذ أن نجاح الشركة كوحدة واحدة يعتمد على أداء كافة القطاعات مجتمعة. كما أن إفصاح الشركات عن معلومات قطاعية كافية يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها الشركة وكذلك المخاطر في ظل توفر معلومات خارجية (Roberts, 2002). وعلى سبيل المثال يعد التنبؤ بإيرادات وعوائد الشركة بالاعتماد على المعلومات القطاعية أكثر دقة من التنبؤ بإيرادات وعوائد الشركة بالاعتماد على البيانات المالية المجمعة (Radebaugh & Gray,1997). إضافة إلى أن عرض المعلومات القطاعية الجغرافية يمكن مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة من الاختلاف في الأرباح والفرص الاستثمارية المتاحة في بلاد دون الأخرى وبالتالي يحسن من العائد (Roberts, 2000).

مشاكل الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

قبل تطبيق القوانين المتعلقة بالتقارير القطاعية السابق عرضها، فمن الواجب تحديد القطاعات التي من الممكن عرض المعلومات القطاعية عنها. ونظراً لصعوبة الفصل بين أعمال الشركات إلى قطاعات معينة بحيث تكون مستقلة عن بعضها البعض يواجه مدققو الحسابات صعوبة في إظهار استقلالية كل قطاع عن الآخر، وذلك لأن ما يتم الإفصاح عنه يعتمد على التركيبة الداخلية لكل شركة وهذا ما تعاني الشركات منه في الولايات المتحدة وبريطانيا (Roberts, 2002). ومن جهة أخرى وبسبب اختلاف تعريف القطاعات بين الشركات فإنه من الصعب إجراء مقارنات لقياس أداء الشركات إذ أن الشركة تستطيع تشويه المعلومات التي تفصح عنها بحيث تقوم بدمج قطاع ذو أداء ضعيف مع قطاع آخر أداءه جيد وبالتالي يظهر أداء جيد ظاهريا للقطاعين معاً. ولكن بسبب الاختلاف بين فرص النمو ومعدلات المخاطر بين القطاعات فإن هذا يؤدي إلى تذبذب العوائد بين القطاعات من سنة إلى أخرى، ففي سنة ما يدمج قطاع مع آخر لتدني العائد، وفي سنة أخرى يفصل القطاعين عن بعضهما لارتفاع العائد وهذا بدوره يجعل من المقارنة بين القطاعات في الشركات أمراً صعباً وذلك لعدم ثبات التقسيم إلى هذه القطاعات (Radebaugh & Gray, 1997).

وقد تواجه الشركات التي تفصح عن معلومات قطاعية أضراراً تنافسية نتيجة نشر مثل هذه المعلومات مما يقلل من رغبة الشركات في نشر مثل هذه المعلومات (Edwards & Smith, 1996).

ولتجنب هذه المشاكل فقد تم الاسترشاد بمجموعة من المعايير لاختيار القطاعات التي تفصح عن التقارير القطاعية. أولاً: كل قطاع يجب أن يكون مستقلا استقلالا تاما عن الآخر بحيث يتم تقديم بيانات مالية لكل قطاع تشكل جزء من القوائم المالية للشركة كوحدة واحدة. ثانياً: الاختلاف بين القطاعات في درجة المخاطر، ومعدلات النمو والعائد. ثالثاً: يجب أن يكون أساس التقسيم إلى قطاعات هو نفسه الأساس المستخدم لأغراض إعداد التقارير الخارجية (الصناعية والجغرافية) لأن هذا من شأنه أن يزيد من دقة التنبؤ. رابعاً: يجب أن يكون هنالك ثبات في التقسيم إلى قطاعات طوال الوقت في الشركة والانسجام في هذا التقسيم مع الشركات الأخرى. وإذا تعذر على الشركة تطبيق هذه المعايير معاً سواء

لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية فإن على الشركة أن تقرر أي من المعايير السابقة يعد أكثر أهمية من غيره بالنسبة لها وتقوم بإتباعه (Roberts, 2002).

متطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الأردن:

تبنت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٨٩، القرار رقم (٥٤)، وفي عام ١٩٩٤ تم إعادة صياغة معيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية والذي تطلب من جميع الشركات إصدار التقارير المالية للقطاعات. وفي عام ١٩٩٧ تم إصدار قانون الشركات القانون رقم (٢٢) إذ ورد في المادة (١٨٤) "أنه يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها"، كما ورد في الفقرة (١-أ) من المادة رقم (١٩٥) أنه "يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات أن الشركة تمسك حسابات وسجلات منظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة من الجهات المهنية المختصة". وفي نفس العام أصدرت هيئة الأوراق المالية قانوناً (قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧) والذي يتطلب في الفقرة (٥) من المادة (٦) من الفصل الأول من القانون رقم (٢٣) من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان الإفصاح عن "درجة الاعتماد على موردين محددين و/عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/المبيعات أو الإيرادات على التوالي".

وفي عام ٢٠٠٢ تم إصدار قانون مؤقت رقم (٤٠) "قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠٠٢" ويقرأ هذا القانون مع القانون الشركات الأصلي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ورد فيه أنه يلغي نص المادة رقم (١٨٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالمادة رقم (٦٩) حيث ورد في الفقرة (أ) أنه "يجب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة". وفي الفقرة (ب) من نفس المادة ورد أنه "يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأصولها المتعارف عليها بما يحقق أهداف

هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها". كما تم تعديل المادة رقم (١٩٥) في الفقرة (٢-أ) إلى "أنه على الشركة أن تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة".

وبذلك يكون قانون الشركات المؤقت رقم (٤٠) قد ألزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بعبارة تشير صراحة إلى اعتماد معايير وقواعد المحاسبة الدولية أو ما يرتبط بها.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي ناقشت العوامل التي تؤثر على الإفصاح القطاعي في الشركات، وسوف يتم في هذا الجزء استعراض الدراسات السابقة التي اهتمت في الإفصاح القطاعي.

دراسة Kochanek (1974):

بحثت هذه الدراسة في أثر الإفصاح عن المعلومات المالية القطاعية للشركات المتنوعة على العائد المتوقع وأسعار الأسهم لعينة تتكون من (٣٧) شركة ذات منتجات متنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ما بين ١٩٦٦-١٩٦٩. وأظهرت النتائج أن التنبؤ بالإيرادات المستقبلية أصبح أكثر سهولة في ظل توفر المعلومات القطاعية، إضافة إلى أن تذبذب أسعار الأسهم للشركات التي تفصح عن المعلومات القطاعية أصبح أقل مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن هذه المعلومات.

دراسة Salamon & Dhaliwal (1980):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إفصاح عينة تتكون من ٥١ شركة أمريكية عن مدى إفصاحها عن المعلومات القطاعية في تقاريرها المالية السنوية. كما هدفت إلى فحص أثر حجم الشركة على درجة الإفصاح. وأشارت نتائج الدراسة أن عدد الشركات التي تفصح عن معلومات قطاعية بلغت ٢٦ شركة من شركات عينة الدراسة و٢٥ شركة لا

تفصح عن معلومات قطاعية في عام ١٩٧٠. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات التي تفصح عن المعلومات القطاعية أكبر حجماً من الشركات التي لا تفصح.

دراسة (Baldwin (1984:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى دقة التنبؤ بعائد الأسهم باستخدام المعلومات القطاعية وذلك من خلال تقدير عائد الأسهم قبل وبعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن خطوط الإنتاج والذي تم تطبيقه عملياً عام ١٩٧١ في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على ثلاث عينات لشركات بعضها كان يفصح عن العائد القطاعي لشركات متنوعة المنتجات عام ١٩٧١، وعلى عينة أخرى من الشركات متنوعة المنتجات تفصح عن العائد القطاعي بشكل اختياري قبل عام ١٩٧١، أما العينة الأخيرة فكانت تفصح عن العائد بشكل إجمالي في عام ١٩٧١. وتوصلت النتائج إلى أن المحللين الماليين استطاعوا التنبؤ بالعائد بشكل أفضل باستخدام المعلومات القطاعية للشركات المتنوعة بعد تطبيق متطلبات الإفصاح عام ١٩٧١، في حين أن احتمالية الخطأ في التنبؤ بعائد الأسهم للعينات الثلاث انخفضت باستخدام المعلومات القطاعية.

دراسة (Bradbury (1992:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مستوى الإفصاح القطاعي وبعض خصائص الشركة (الحجم، والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح، ومصادر التمويل). وتكونت عينة الدراسة من (٢٩) شركة متعددة المنتجات مدرجة في سوق نيوزيلندا المالي في عام ١٩٨٣، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح القطاعي وكل من حجم الشركة والرفع المالي.

دراسة (Mckinnon & Dalimunthe (1993:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين بعض المتغيرات (علاقة تنويع الصناعات مع صناعات أخرى ليست ذات علاقة، وتوزيع الملكية، وحصة الأقلية، والحجم، ونوعية الصناعة، والرفع المالي) ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير

المالية لــ (٦٥) شركة متنوعة مدرجة في سوق استراليا المالي لعام ١٩٨٥. وتم التوصل إلى النتائج التالية: وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين كل من الحجم، وحصة الأقلية، وعضوية الصناعة ومستوى الإفصاح القطاعي. وعلاقة ارتباط متوسطة بين الإفصاح القطاعي وتوزيع الملكية.

دراسة (Mitchell et al (1995:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين عدد من المتغيرات (الرفع المالي، والحجم، وتذبذب الأرباح، وتوزيع الملكية، وحصة الأقلية، ونسبة الأصول القائمة، ونوع الصناعة، ومصادر التمويل) ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية لعينة تتكون من (١٢٩) شركة متنوعة المنتجات مدرجة في سوق استراليا المالي لعام ١٩٨٣. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح القطاعي وكل من الحجم، والرفع المالي، وعضوية الصناعة. وإلى وجود علاقة ارتباط متوسطة مع حصة الأقلية، ومصادر التمويل.

دراسة (Edwards & Smith (1996:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معيار المحاسبة البريطاني (Statement of Standard Accounting Practice, SSAP 25) على درجة الإفصاح. ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانه على عينة عشوائية تكونت من (١٠٠٠) شركة مدرجة في سوق لندن. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة البريطاني رقم (٢٥) نتج عنه الإفصاح عن معلومات متوفرة لدى الإدارة، في حين أن ١٠% من الشركات غيّرت في سياسات الإفصاح لديها لتتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة البريطاني رقم (٢٥). كما وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية بعد صدور معيار المحاسبة البريطاني رقم (٢٥) ما زال قليل ودون الحد المطلوب. وأن الإفصاح عن المعلومات أمر حساس ومكلف وأن ثلث العينة كانت تعاني من أضرار تنافسية نتيجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

دراسة **Harris (1998):**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين مستويات المنافسة والإفصاح عن قطاعات الأعمال في (٩٢٩) شركة تقوم بالإفصاح عن قطاعات الأعمال في تقاريرها المالية للفترة ما بين ١٩٨٧م-١٩٩١ م في الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى المنافسة في قطاع الأعمال والإفصاح عن المعلومات القطاعية.

دراسة **Lobo et al (1998):**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤) (SFAS No.14) في التنبؤ بالعائد من قبل المحللين الماليين، كما هدفت إلى اختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على التغيير في أسعار الأسهم. وقد تم اختبار هذه الدراسة على (٦٧) شركة صناعية مدرجة في سوق نيويورك المالي للفترة ما بين ١٩٧٥ -١٩٧٧. وأظهرت النتائج وجود دليل على زيادة التغيّر في أسعار الأسهم عند الإفصاح عن المعلومات القطاعية، كما أظهرت النتائج أيضاً زيادة دقة التنبؤ بالعائد تبعاً لمتطلبات الإفصاح عن بنود معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٤) بالمقارنة بإمكانية التنبؤ بالعائد دون وجود هذا المعيار.

دراسة **Nichols et al (2000):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٣١) على درجة الإفصاح عن التقارير المالية لقطاعات الأعمال ومقارنة ذلك مع المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤) القديم على عينة تكونت من (١٥٨) شركة أمريكية متنوعة المنتجات عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن المعيار

المحاسبي الأمريكي رقم (١٣١) أدى إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات مقارنة بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤). وكذلك أظهرت النتائج أيضا أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٣١) لم يقدم معلومات كافية عن صافي الربح للقطاعات الجغرافية.

دراسة Kevin & Mat Zain (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح القطاعي وبعض خصائص الشركة (الحجم، والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح) وإلى مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) وذلك للفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٩ وذلك بالاعتماد على (١٦٨) شركة مدرجة في سوق كوالالمبور المالي. وخلصت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم الشركة، والرفع المالي، ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، في حين أن تذبذب الأرباح ونسبة الأصول القائمة تؤثر سلبياً على مستوى الإفصاح القطاعي، وأظهرت النتائج أن نسبة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) يتزايد ببطء.

دراسة Doupnik & Seeseb (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية استجابة الشركات الأمريكية إلى المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٣١) من حيث الإفصاح عن الإيرادات حسب مواقعها الجغرافية، كما هدفت أيضا إلى تقييم فاعلية الإفصاح حسب المعيار رقم (١٣١) مقارنة بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤). ولتحقيق هذه الأهداف طبقت هذه الدراسة على (٥٠٠) شركة كبيرة في عام ١٩٩٩. وأسفرت النتائج على أن ٣٤% من شركات العينة لا تفصح عن الإيرادات حسب المواقع الجغرافية، في حين أن استجابة الشركات للمعيار رقم (١٣١) ارتفعت إلى ٣,٤٥% من حيث الإفصاح عن الإيرادات حسب المواقع الجغرافية. كما وأظهرت الدراسة أن ٤٠% من العينة زادت من درجات الدقة بعد تطبيق المعيار رقم

(١٣١) مقارنة بالمعيار رقم (١٤). وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول دقة الإفصاح الجغرافي.

دراسة (Gray & Skogsvik (2004:

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين ثلاث شركات سويدية وثلاثة شركات بريطانية تعملان في صناعة الأدوية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٩٨. أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات في كلا البلدين تقوم وبشكل منتظم بالإفصاح عن معلومات ملائمة تساعد في تحديد الميزة التنافسية للشركة وخصوصا ما يتعلق بالإفصاح عن نشاطات التطوير والبحث العلمي. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى التشابه الكبير في الإفصاح عن المعلومات القطاعية الاختيارية في البلدين خلال الفترة وعدم رغبة تلك الشركات في الإفصاح عن الأرباح سواء على أساس قطاع الأعمال أو القطاع الجغرافي.

دراسة (Hossain & Marks (2005:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر الإفصاح الاختياري عن المبيعات الخارجية على أسعار الأسهم لعينة تتكون من ٥٠٧ شركات أمريكية. وقد وجدت الدراسة بأن المعلومات المتعلقة بالمبيعات الخارجية تعتبر ذات قيمة وتؤثر في سلوك أسعار الأسهم. كذلك أشارت نتائج الدراسة بان تلك المعلومات تعتبر ذات محتوى معلوماتي أكبر مقارنة بالافصاحات المتعلقة بالمبيعات المحلية.

دراسة (Birt et al. (2006:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية لعينة تتكون من ٢٦٣ شركة استرالية، وكذلك هدفت أيضا إلى اختبار أثر كل من درجة المنافسة، وتوزيع ملكية أسهم الشركة على هذا الإفصاح. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ٤١% من شركات العينة قامت بالإفصاح عن هذه المعلومات في تقاريرها المالية السنوية، كذلك أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة

إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحدة المنافسة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وأن الشركات التي تتركز فيها ملكية الأسهم بعدد محدود من المساهمين تقوم بالإفصاح بشكل أكبر عن تلك المعلومات عن الشركات الأخرى.

بعد استعراض الدراسات السابقة يلاحظ ندرة الدراسات العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص. لذا تأتي هذه الدراسة لتساهم في زيادة معرفتنا حول درجة إفصاح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عن المعلومات القطاعية في تقاريرها المالية السنوية والعوامل المحددة لها.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (٨٠) شركة حسب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الصادر عن بورصة عمان لعام ٢٠٠٣. أما عينة الدراسة فقد تكونت من (٦٧) شركة صناعية توفرت تقاريرها المالية السنوية لعام ٢٠٠٢، أي ما نسبته ٨٣.٧٥% من مجتمع الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد في جمع البيانات الخاصة بالدراسة على القوائم المالية للشركات الصناعية للسنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وعلى دليل الشركات المساهمة الصادر عن بورصة عمان لسنة ٢٠٠٣، كما تم الاعتماد أيضاً على معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١٤) ومجموعة القوانين والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام ١٩٩٧ والتي تحكم عمل الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تمّ استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences- SPSS)، إذ أن اختيار الأساليب الملائمة في التحليل يعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها. وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها:

١– الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics):

تم استخدام هذه الأساليب للحصول على قراءات عامة عن عينة الدراسة وتضمنت الأساليب الإحصائية استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية.

٢– اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression Test):

إن الانحدار المتعدد أسلوب إحصائي عام تم استخدامه في هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة، إضافة إلى قياس درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (Nie, 1975).

متغيرات الدراسة:

أ) المتغير التابع

مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

تمّ قياس المتغير التابع عن طريق إعداد مؤشر إفصاح (Disclosure Index) يحتوي على (٢١) بنداً. الجدول رقم (١) يبين هذه البنود. وقد تم توزيع هذه البنود على أربعة أجزاء وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: يحتوي على البنود من ١–١٢ والتي هدفت إلى جمع معلومات عن الإفصاحات حسب القطاع الرئيس (العمل).

الجزء الثاني: يحتوي على البنود من ١٣-١٥ والتي هدفت إلى جمع معلومات عن الإفصاحات المطلوبة حسب القطاع الثانوي (الجغرافي).

الجزء الثالث: يحتوي على البنود من ١٦-٢٠ ويتضمن معلومات عن الإفصاحات الأخرى المطلوبة.

الجزء الرابع: ويحتوي على بندا واحدا (٢١) تضمن القوانين والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

وهذه البنود تمثل معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١٤) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية والتشريعات المحلية المتمثلة بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام ١٩٩٧ والتي على الشركات الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية.

وقد تم تحكيم مؤشر الإفصاح القطاعي من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في بعض الجامعات الأردنية وعدد من المحاسبين الممارسين، وللتأكد من إمكانية تطبيق هذا المؤشر تم اختباره على عينة عشوائية تكونت من (١٥) شركة صناعية مساهمة عامة، ومن ثم تطبيقه على التقارير المالية لشركات العينة حيث تم إعطاء الوزن (٠) للبند الذي لا تتوفر عنه المعلومات القطاعية والوزن (١) للبند الذي تتوفر عنه هذه المعلومات، وبالتالي تم احتساب مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية من خلال قسمة عدد البنود التي تتوفر عنها المعلومات على إجمالي عدد البنود (٢١) بنداً والتي يتكون منها مؤشر الإفصاح.

وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار عند استخدام مؤشر الإفصاح عدم قابلية تطبيق جميع بنود المؤشر على كل شركة من شركات عينة الدراسة، وبناءاً على ذلك فإن الشركة غير مطالبة بتوفير المعلومات عن البنود غير القابلة للتطبيق عليها، وفي هذه الحالة تم احتساب مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية عن طريق نسبة عدد البنود المفصح عنها إلى إجمالي عدد البنود القابلة للتطبيق ويكون في هذه الحالة أقل من (٢١) بنداً. وقد تم الاتصال هاتفياً بعدد من الشركات للتأكد من البنود غير القابلة للتطبيق.

جدول رقم (١)

مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية

الشكل الرئيس : قطاع العمل	
الإيراد من العملاء الخارجيين	١
الإيراد من العملاء الداخليين (تحويلات بين القطاعات)	٢
ربح أو خسارة كل قطاع	٣
موجودات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٤
إجمالي المبلغ المرحل لموجودات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٥
مطلوبات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٦
الإضافات للممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة (المصروف الرأسمالي)	٧
مصروف الاستهلاك والإطفاء لكل قطاع	٨
المصروفات غير النقدية عدا عن الاستهلاك والإطفاء	٩
الاستثمار في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية	١٠
حصة صافي الربح (الخسارة) في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية	١١
مطابقة المعلومات القطاعية مع إجمالي البيانات الموحدة	١٢
الشكل الثانوي : القطاع الجغرافي	
الإيراد من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية	١٣
المبلغ المرحل لموجودات القطاع حسب المناطق الجغرافية	١٤
الإضافات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع الموجودات	١٥
الإفصاحات الأخرى المطلوبة	
الإيراد لأي قطاع عمل أو جغرافي يزيد إيراده الخارجي عن ١٠% من إيراد المشروع إلا أنه ليس قطاعا تقدم عنه التقارير لان غالبية إيراده من التحويلات الداخلية	١٦
أساس تسعير التحويلات بين القطاعات وأي تغيير على ذلك	١٧
عرض المعلومات القطاعية للفترة السابقة لأغراض المقارنة	١٨
التغيرات في السياسات المحاسبية للقطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات الخاصة بالقطاعات	١٩
أنواع المنتجات والخدمات الداخلة في كل قطاع عمل تقدم التقارير عنه	٢٠
الافصاحات المطلوبة حسب التشريعات المحلية	

درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محليا وخارجيا في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي	٢١

ب) المتغيرات المستقلة:

١) حجم الشركة (Company Size):

استخدمت الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الإفصاح القطاعي حجم الشركة لتفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح القطاعي بين الشركات المختلفة، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة ارتباط إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح القطاعي (Bradbury, 1992; Mckinnon & Dalimunthe, 1993; Hossain et al, 1995; Kevin & Mat Zain, 2001). ويرجع سبب وجود هذه العلاقة إلى عدة أمور منها زيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بالشركة كلما ازداد حجمها وهذا يتطلب مقداراً أكبر من الإفصاح لتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية (Kevin & Mat Zain, 2001).

وقد تمّ استخدام مقاييس مختلفة لقياس حجم الشركة مثل حجم الأصول، وعدد الأسهم، وعدد الفروع، ورأس المال المدفوع، ومجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إلى القيمة الدفترية للدين، والقيمة السوقية للأسهم المكتتب بها. وتماشياً مع الدراسات السابقة تم قياس الحجم في هذه الدراسة باستخدام مقياسيّ إجمالي الأصول ورأس المال المدفوع.

٢) الرفع المال (Financial Leverage) :

أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح القطاعي والرفع المالي (Bradbury, 1992; Hossain, et al, 1995; Kevin & Mat Zain,2001). ومن المتوقع أن يؤثر الرفع المالي تأثيراً مباشراً على الإفصاح القطاعي وسبب ذلك أن تكلفة الوكالة (Agency Cost) مرتفعة للشركات التي لديها ديون كبيرة

في هيكل رأس المال (Smith & Warner,1979). وقد أظهرت دراسات أخرى إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الإفصاح القطاعي والرفع المالي (Hooper, et al, 1993; Leuz,1999). في حين أظهرت دراسة كل من (Mckinnon & Dalimunthe, 1993; Aitken, et al,1997) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي والإفصاح القطاعي. وبناءاً على النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة يتضح عدم اتفاق الدراسات السابقة حول أثر الرفع المالي على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وسوف تستخدم الدراسة الحالية نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول لقياس هذا المتغير.

٣) نسبة الأصول القائمة (The Proportion of Assets in Place):

أظهرت العديد من الدراسات (Hossain & Adams, 1995; Kevin & Mat Zain, 2001) وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح القطاعي ونسبة الأصول القائمة. وقد يعود ذلك إلى أن إلى أن قيمة الشركة تتكون من الأصول القائمة بالإضافة إلى فرص النمو (الأصول المقدمة كضمان للقرض). كما فسر (Myers,1977) ذلك بأن انتقال الثروة يعد أمراً صعباً للأصول الثابتة بالمقارنة مع الأصول التي سوف يتم امتلاكها كتلك الأصول المقدمة كضمان أو رهن للدائنين. كما أظهرت دراسات أخرى أن نسبة الأصول القائمة لا تؤثر على مستوى الإفصاح القطاعي (Bradbury, 1992; Mitchell et al, 1995). وعلى العكس من ذلك ومن المتوقع وجود علاقة سلبية بين نسبة الأصول القائمة ومستوى الإفصاح القطاعي، ويمكن تفسير ذلك بأن الإفصاح المتتابع عن هذه النسبة يدفع بالشركة إلى أن تكون موضع شك بالنسبة الى تدفقاتها النقدية من قبل المستثمرين الخارجيين (Bradbury,1992). وتمّ قياس هذا المتغير بالقيمة الدفترية للأصول الثابتة مقسوماً على إجمالي الأصول.

٤) تذبذب الأرباح (Earnings Volatility):

خلصت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين مستوى الإفصاح وتذبذب الأرباح (Imhoff, 1978; Waymire, 1985; Kevin & Mat Zain, 2001) ويمكن تفسير ذلك إلى أن الشركات التي تعاني من تذبذب في أرباحها من سنة إلى أخرى قد تواجه مشكلة تتمثل في تذبذب عائد السهم واحتمالية عدم مقدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل (Kevin & Mat Zain, 2001). بالمقابل أظهرت بعض الدراسات عدم وجود علاقة ارتباط بين تذبذب الأرباح ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية (Bradbury, 1992; Mitchell et. al, 1995). وانسجاماً مع الدراسات السابقة تمّ قياس هذا المتغير عن طريق الفرق بين القيمة الأعلى والأدنى لصافي الدخل لخمس سنوات متتالية مقسوماً على الوسط الحسابي للدخل.

٥) نسبة ملكية الحكومة (% of Government Ownership):

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى أثر نسبة ملكية الحكومة في الشركات الصناعية على الإفصاح القطاعي. إلاّ أنه ومن المتوقع وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ونسبة ملكية الحكومة في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة تريد أن تعطي مثالاً جيداً عن التزام الشركات التي تملك فيها حصصاً مهمة بمتطلبات الإفصاح (Roberts, 1992)، فمن المتوقع أن يزداد الإفصاح عن المعلومات القطاعية وخاصة أن هذه المعلومات متوفرة لدى الإدارة كمعلومات داخلية تفصح عنها لتلبي رغبة الحكومة. وهذا المتغير تمّ قياسه من خلال نسبة ملكية الحكومة في أسهم شركات عينة الدراسة.

نموذج الدراسة

احتوت معادلة الانحدار المستخدمة في الدراسة الحالية على (٥) متغيرات مستقلة، وعلى متغير تابع يمثل مستوى الإفصاح القطاعي وفيما يلي معادلة الانحدار المستخدمة.

$$SDI = \beta0 + \beta1\ Size\ (TA, CC) + \beta2\ LEV + \beta3\ AIP + \beta4\ EVOL + \beta5\ GO + \acute{\varepsilon}$$

حيث:

SDI	: مؤشر الإفصاح القطاعي.
βi	: معامل الانحدار i = 0,1,...,5
TA	: إجمالي الأصول.
CC	: رأس المال المدفوع.
LEV	: الرفع المالي.
AIP	: نسبة الأصول القائمة.
EVOL	: تذبذب الأرباح.
GO	: نسبة ملكية الحكومة.
έ	: نسبة الخطأ.

نتائج الدراسة

الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

يبين الجدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر الإفصاح، بينما يبين الجدول رقم (٣) توزيع نسب الإفصاح القطاعي لشركات عينة الدراسة. يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن نسبة الإفصاح عن المعلومات القطاعية تراوحت بين ٠% في الحد الأدنى و٧١% في حده الأقصى، وقد بلغ الوسط الحسابي للإفصاح عن بنود مؤشر الإفصاح ١٥.٠٧% في حين أن الانحراف المعياري قد بلغ ١٤.٤٩%. كما يظهر من الجدول رقم (٣) أن هناك (٧) شركات أو ما نسبته ١٠.٤٤% من عينة الدراسة والبالغ عددها (٦٧) شركة حصلت على نسب إفصاح عن المعلومات القطاعية أكبر من ٣٠%، في حين أن ٤٢ شركة أو ما نسبته ٦٢.٦٩% من حجم العينة حصلت على نسب إفصاح أقل من ١٠%. هذه النتائج تبين أن هنالك فروقات كبيرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية بين الشركات

الصناعية، وأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية مازال دون الحد المطلوب في تلك الشركات.

جدول رقم (٢)

التحليل الوصفي لمؤشر الإفصاح

القيمة العظمى %	القيمة الصغرى %	الانحراف المعياري %	الوسط الحسابي %
٧١,٠	٠	١٤,٤٩	١٥,٠٧

جدول رقم (٣)

توزيع نسب الإفصاح القطاعي في شركات عينة الدراسة

نسب الإفصاح (%)	عدد الشركات	النسبة
أقل من ١٠	٤٢	٦٢,٦٩
١٠–٢٠	١٢	١٧,٩١
٢١–٣٠	٦	٨,٩٦
أكثر من ٣٠	٧	١٠,٤٤
المجموع	٦٧	١٠٠

الإفصاح عن بنود المعلومات القطاعية:

يبين الجدول رقم (٤) درجة الإفصاح عن كل بند من البنود المضمونة في مؤشر الإفصاح القطاعي. وقد تم احتساب درجة إفصاح البند عن طريق نسبة الشركات التي قامت

بالإفصاح عن البند وينطبق عليها إلى إجمالي عدد شركات العينة والبالغ عددها (٦٧) شركة.

جدول رقم (٤)

درجة الإفصاح عن بنود مؤشر الإفصاح القطاعي

الرقم	بنود المؤشر	عدد الشركات التي أفصحت عن البند	مستوى الإفصاح
	الشكل الرئيس: قطاع العمل		
١	الإيراد من العملاء الخارجيين	١٩	٠,٢٨٤
٢	الإيراد من العملاء الداخليين (تحويلات بين القطاعات)	٨	٠,١١٩
٣	ربح أو خسارة كل قطاع	١٤	٠,٢٠٩
٤	موجودات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٤	٠,٠٦٠
٥	إجمالي المبلغ المرحل لموجودات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٤	٠,٠٦٠
٦	مطلوبات القطاع لكل قطاع تقدم عنه التقارير	٤	٠,٠٦٠
٧	الإضافات للممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة (المصروف الرأسمالي)	٤	٠,٠٦٠
٨	مصروف الاستهلاك والإطفاء لكل قطاع	٨	٠,١١٩
٩	المصروفات غير النقدية عدا عن الاستهلاك والإطفاء	١	٠,٠١٥
١٠	الاستثمار في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية	١	٠,٠١٥
١١	حصة صافي الربح (الخسارة) في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية	١	٠,٠١٥
١٢	مطابقة المعلومات القطاعية مع إجمالي البيانات الموحدة	٩	٠,١٣٤
	الشكل الثانوي : القطاع الجغرافي		
١٣	الإيراد من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية	٣٤	٠,٥٠٧
١٤	المبلغ المرحل لموجودات القطاع حسب المناطق الجغرافية	٠	٠
١٥	الإضافات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع العملاء	٠	٠
	الإفصاحات الأخرى المطلوبة		

١٦	الإيراد لأي قطاع عمل أو جغرافي يزيد إيراده الخارجي عن ١٠% من إيراد المشروع إلا أنه ليس قطاعا تقدم عنه التقارير لان غالبية إيراده من التحويلات الداخلية	٢	٠,٠٣٠
١٧	أساس تسعير التحويلات بين القطاعات وأي تغيير في ذلك	٠	٠
١٨	عرض المعلومات القطاعية للفترة السابقة لأغراض المقارنة	٣٣	٠,٤٩٣
١٩	التغيرات في السياسات المحاسبية للقطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات الخاصة بالقطاعات	٠	٠
٢٠	أنواع المنتجات والخدمات الداخلة في كل قطاع عمل تقدم التقارير عنه	٣١	٠,٤٦٣
	الافصاحات المطلوبة حسب التشريعات المحلية		
٢١	درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي	٣٤*	٠,٥٢٣

* غير مطبق في شركتين

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4) يتبين ما يلي:

- لا يوجد أي بند من بنود المؤشر حصل على نسبة إفصاح ١٠٠%.
- يوجد أربعة بنود لم يتم الإفصاح عنها نهائياً في شركات عينة الدراسة وهذه البنود هي:

١. المبلغ المرحّل لموجودات القطاع حسب المناطق الجغرافية.
٢. الإضافات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع العملاء.
٣. أساس تسعير التحويلات بين القطاعات وأي تغيير في ذلك.
٤. التغيرات في السياسات المحاسبية للقطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات الخاصة بالقطاعات.

- تمثل الحد الأعلى في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في البند التالي:

درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي. حيث بلغت نسبة الإفصاح لهذا البند لدى شركات عينة الدراسة ٥٢.٣%.

- تراوحت نسبة الإفصاح عن باقي بنود المؤشر القطاعي ما بين١.٥% – ٤٩.٣%.

ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح أن الالتزام ببنود معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١٤) مازال دون الحد المطلوب، وهذا يتطلب مزيداً من الاهتمام في عملية الرقابة على الشركات لغايات تطبيق معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١٤) الخاص بالمعلومات القطاعية وضرورة الالتزام بالتشريعات المحلية الصادرة.

مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

كما أوضحنا سابقاً فإن مؤشر الإفصاح يتكون من (٢١) بنداً جرى تقسيمه إلى أربعة أجزاء هي: القطاع الرئيس (العمل)، والقطاع الثانوي (الجغرافي)، والافصاحات الأخرى المطلوبة، والإفصاحات حسب التشريعات المحلية. ويبين الجدول رقم (5) مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية للأجزاء الأربعة، حيث تم احتساب هذه البيانات عن طريق إيجاد مستوى الإفصاح لكل جزء من أجزاء المؤشر وقسمته على إجمالي عدد البنود في كل جزء ولكل شركة. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد بنود قطاع العمل (١٢) بنداً فإذا أفصحت الشركة عن (٥) بنود من هذا الجزء فتكون نسبة إفصاح الشركة عن هذا الجزء ٤١.٦٧%.

جدول رقم (٥)

التحليل الوصفي لأجزاء مؤشر الإفصاح القطاعي

أجزاء المؤشر	العدد	القيم الصغرى	القيم العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإفصاح الرئيس(العمل)	٦٧	٠٠	٠,٩٢	٠,٠٩٤٥	٠,١٩٦٧
الإفصاح الثانوي (الجغرافي)	٦٧	٠٠	٠,٣٣	٠,١٦٩٢	٠,١٦٧٩
الافصاحات الأخرى المطلوبة	٦٧	٠٠	٠,٦٠	٠,١٩٧٠	٠,١٥٣٧
الإفصاحات المطلوبة حسب التشريعات المحلية	٦٧	٠٠	١,٠٠	٠,٥٢٣	٠,٥٠٣٧

بالنظر إلى الجدول رقم (٥) يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. الإفصاح عن القطاع الرئيس (العمل):

بلغ عدد بنود هذا الجزء من المؤشر(١٢) بنداً وتعد هذه البنود جزءاً من المعلومات القطاعية الرئيسة التي يترتب على كل شركة الإفصاح عنها. وقد بلغت نسبة الإفصاح عن بنود هذا الجزء في حده الأقصى ٩٢% مقابل ٠% في حده الأدنى وبوسط حسابي بلغ ٩.٤٥%. وبلغ أعلى عدد للبنود التي تم الإفصاح عنها في هذا الجزء من المؤشر(١١) بنداً تمّ الإفصاح عنها من قبل شركة واحدة فقط. ويظهر من الجدول رقم (4) أن (١٠) بنود كانت نسبة الإفصاح عنها أقل من ١٥% في حين أن بندين بلغت نسبة الإفصاح عنهما أكثر من ١٥% وأن بنداً واحداً تم الإفصاح عنه من قبل (١٩) شركة وهو الإيراد من العملاء الخارجيين.

٢. الإفصاح عن القطاع الثانوي (الجغرافي):

بلغ عدد بنود هذا الجزء من المؤشر(٣) بنود، ومن الجدول رقم (5) يتضح أن نسبة الإفصاح عن بنود هذا الجزء من المؤشر قد بلغت في حدها الأقصى ٣٣% مقابل ٠% في حده الأدنى، وبوسط حسابي مقداره ١٦.٩٢%. وبلغ أعلى عدد للبنود التي تم الإفصاح عنها في هذا الجزء من المؤشر بنداً واحدا فقطً تم الإفصاح عنه من قبل (٣٤) شركة وهو الإيراد من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية في حين أن (٣٣) شركة لم تفصح عن هذا البند. وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) يتبين أن بنداً واحداً بلغت نسبة الإفصاح عنه أكبر من ١٥% في حين أن بندين من هذا الجزء لم يتم الإفصاح عنهما من قبل أي شركة وهما:

- المبلغ المرحّل لموجودات القطاع.
- الإضافات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع العملاء.

٣. الإفصاحات الأخرى المطلوبة:

بلغ عدد بنود هذا الجزء من المؤشر(٥) بنود، وقد بلغت نسبة الإفصاح عن بنود هذا الجزء بحده الأعلى ٦٠% مقابل ٠% في حده الأدنى، وبوسط حسابي مقداره 19.70%. وكان أعلى عدد للبنود التي تم الإفصاح عنها في هذا الجزء (٣) بنود تم الإفصاح عنها من قبل شركة واحدة فقط في حين أنه لم يتم الإفصاح عن أي بند من هذه البنود في (١٩) شركة. وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) يظهر أن بنداً واحداً فقط تم الإفصاح عنه من قبل (٣٣) شركة وهو عرض المعلومات القطاعية للفترة السابقة لأغراض المقارنة، في حين أن بندين من هذه المجموعة لم يتم الإفصاح عنهما من قبل أي شركة وهما:

- أساس تسعير التحويلات بين القطاعات وأي تغيير على ذلك.
- التغييرات في السياسات المحاسبية للقطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات القطاعية.

٤. الإفصاحات المطلوبة حسب التشريعات المحلية:

تمثلت التشريعات المحلية في بند واحد وهو ضرورة الإفصاح عن درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي، حيث تمّ الإفصاح عنه من قبل (٣٤) شركة وقد تراوحت نسبة الإفصاح عن هذا البند بين ١٠٠% كحد أعلى و٠% كحد أدنى، وبوسط حسابي مقداره ٥٢.٣%، في حين أن (٣٣) شركة لم تفصح عن هذا البند نهائياً.

العوامل المؤثرة على الإفصاح القطاعي

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (٦) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لكامل العينة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية (المتغير التابع) في حده الأدنى ٠% و٧١% في حده الأقصى وبوسط حسابي مقداره ١٥.٠٧%. أما بالنسبة للتحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والبالغ عددها (٦) متغيرات كما يظهر من الجدول رقم (٦) فهو كالتالي:

١- **حجم الشركة:** وتم قياسه بإجمالي الأصول لعام ٢٠٠٢، حيث بلغ الوسط الحسابي بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ١٦.١٦. ويتضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود تباين كبير بين الشركات إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري ١.٢٨.

وقد تم قياس متغير الحجم ايضاً باستخدام رأس المال المدفوع في عام ٢٠٠٢ حيث شكل الوسط الحسابي ما مقداره ١٥.٥٠ وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي وتبين أن الانحراف المعياري بلغ ما مقداره ١.٠٢.

ونظراً لوجود مشكلة الارتباط التبادلي العالي (Multicollinearity) بين هذين المقياسين لا نستطيع أخذ هذين المقياسين معاً ، وسوف يتم التطرق إلى هذه المشكلة عند التحدث عن الإرتباط بين المتغيرات.

٢- **الرفع المالي:** بلغ الوسط الحسابي لهذا المتغير ٣١.٨١% في حين بلغ الانحراف المعياري ٢٠.١٥ %.

- **نسبة الأصول القائمة:** بلغ الوسط الحسابي لهذا المتغير ٤٥.٧٥% في حين بلغ الانحراف المعياري ٢١.٦٧%.

- **تذبذب الأرباح:** يظهر من الجدول رقم (٦) أن الوسط الحسابي للمشاهدات بلغ ٥٣.٥٧% في حين بلغ الانحراف المعياري ١٣.٦٥.

٥- **نسبة ملكية الحكومة:** بلغ الوسط الحسابي لهذا المتغير ٤.٦٧% وبلغ الانحراف المعياري ١٥.٤١%.

جدول رقم (٦)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	العدد	القيم الصغرى	القيم العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Ln TA	٦٤	١٣,٨	١٩,٨٤	١٦,١٦٣٣	١,٢٧٦٦
Ln CC	٦٥	١٣,٤١	١٨,٢٤	١٥,٥٠٥٢	١,٠١٩٢
LEV	٦٣	٠,٠٢	٠,٨٦	٠,٣١٨١	٠,٢٠١٥
AIP	٦٧	٠٠	٠,٩١	٠,٤٥٧٥	٠,٢١٦٧
EVOL	٦٧	٤٣,٤٢-	٨٢,٢٠	٠,٥٣٥٧	١٣,٦٥٣٦
GO	٦٦	٠٠	٠,٩١	٠,٠٤٦٦٥	٠,١٥٤١
SDI	٦٧	٠٠	٠,٧١	٠,١٥٠٧	٠,١٤٤٩
Valid N (listwise)	٥٩				

اختبار نموذج الدراسة:

يبين الجدول رقم (٧) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت الدراسة وجود ارتباط (أقل من ٥٠%) بين بعض المتغيرات المستقلة، وهذا بدوره لا يؤثر على نتائج الانحدار المتعدد، في حين حدد بعض الباحثين (Anderson et al, 1993) وجود مشكلة الارتباطات التبادلية العالية بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) عندما يكون معامل الارتباط أكبر من ٧٠%، وبالنظر إلى الجدول رقم (٧) يتبين وجود مشكلة الارتباطات التبادلية بين مقياسي الحجم إجمالي الأصول ورأس المال المدفوع حيث بلغ معامل الإرتباط بينهما ٩٠.١%. وقد تم التعامل مع هذه المشكلة كما يقترح الإحصائيين (Wittink, 1998) بعدم ادخال المتغيرين معاً في نموذج انحدار متعدد واحد، لذا تم استخدام نموذجين للانحدار وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: باعتبار الحجم مقاساً بإجمالي الأصول إضافة إلى كل المتغيرات المستقلة الأخرى ودراسة أثرها على المتغير التابع.

$$SDI = \beta 0 + \beta 1\ Size\ (TA) + \beta 2\ LEV + \beta 3\ AIP + \beta 4\ EVOL + \beta 5\ GO + \varepsilon$$

النموذج الثاني: باعتبار الحجم مقاساً برأس المال المدفوع إضافة إلى كل المتغيرات المستقلة الأخرى ودراسة أثرها على المتغير التابع.

$$SDI = \beta 0 + \beta 1\ Size\ (CC) + \beta 2\ LEV + \beta 3\ AIP + \beta 4\ EVOL + \beta 5\ GO + \varepsilon$$

جدول رقم (٧)

معامل الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	Ln TA	Ln CC	LEV	AIP	EVOL	GO	SDI
Ln TA	١,٠٠٠						

Ln CC	٠,٩٠١**	١,٠٠٠					
LEV	٠,٠٥٧	٠,٠٦٩-	١,٠٠٠				
AIP	٠,٣١٣-*	٠,١٥١-	٠,٢٤١	١,٠٠٠			
EVOL	٠,٠٧٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٩	٠,١٥٣-	١,٠٠٠		
GO	٠,٣٨٩**	٠,٣٣٤**	٠,١٤٩-	٠,٢٠٠-	٠,٠٣٤-	١,٠٠٠	
SDI	٠,٣٤٧**	٠,٣٧٧**	٠,١٩٠-	٠,٠٦٥-	٠,٠٥٩-	٠,٣٦٨**	١,٠٠٠

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠١).

* الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) .

وقد تمّ اختبار البيانات المستخدمة في هذه الدراسة قبل إجراء اختبار الانحدار المتعدد، حيث أظهرت البيانات أنها ذات توزيع طبيعي وأن العلاقة خطية بين المتغيرات.

نتائج الانحدار المتعدد:

يبين الجدول رقم (٨) نتائج الانحدار المتعدد للنموذج الأول ويمكن استخلاص النتائج التالية من خلاله:

١- بلغت قيمة F المحسوبة لمؤشر الانحدار المتعدد المستخدم ٤.٢١٠ وبدلالة إحصائية ٠.٠٠٣، وهذا يعني وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعي وبدرجات متفاوتة.

٢- بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة ($Adj.\ R^2$) حوالي٢١.٧% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة معاً تفسر ما نسبته ٢١.٧% من التغير في سلوك المتغير التابع.

٣- وجود متغيرات مستقلة لها علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح القطاعي وهذه المتغيرات هي:

- حجم الشركة: يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة مقاساً بإجمالي الأصول ومستوى الإفصاح القطاعي وذلك عند مستوى دلالة يساوي ٠٫٠٥.
- نسبة ملكية الحكومة: يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الحكومة ومستوى الإفصاح القطاعي وذلك عند مستوى دلالة يساوي ٠١..

جدول رقم (٨)

نتائج الانحدار المتعدد – النموذج الأول (الحجم مقاساً بإجمالي الأصول)

النموذج الأول	المعاملات	قيم t
Ln TA	٠,٢٧٥	٢,٠٧٥**
LEV	٠,١٣٥-	١,١١٠-
AIP	٠,١٥٣	١,٢٠٨
EVOL	٠,٠٥٣-	٠,٤٤٨-

GO	٠,٣٦٣	*٢,٨٠٩
F-Value (قيمة F)	٤,٢١٠	
P-Value (قيمة P)	٠,٠٠٣	
R Square معامل التحديد	٠,٢٨٤	
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل	٠,٢١٧	

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≥ ٠,٠١).

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≥ ٠,٠٥).

ويظهر من الجدول رقم (٩) نتائج الانحدار المتعدد للنموذج الثاني وذلك على النحو التالي:

١- بلغت قيمة F المحسوبة لمؤشر الانحدار المتعدد المستخدم ٤.٥٤٤ وبدلالة إحصائية ٠٠٢.، وهذا يعني وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعي.

٢- بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة (Adj. R^2) حوالي٢٣.١% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة معاً تفسر ما نسبته ٢٣.١% من التغير في سلوك المتغير التابع. وهذه القيمة قريبة من قيمة مربع معامل الإرتباط المحسوبة (Adj. R^2) في دراسة (Bradbury,1992) والتي بلغت حوالي ٢٥.١%.

٣- وجود علاقة ارتباط ايجابية وذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة من ناحية ومستوى الإفصاح القطاعي من ناحية أخرى.

جدول رقم (٩)

نتائج الانحدار المتعدد – النموذج الثاني (الحجم مقاساً برأس المال المدفوع)

النموذج الثاني	المعاملات	قيم t
Ln TA	٠,٢٧٩	**٢,٣٠٢
LEV	٠,٠٩٢-	٠,٧٨١-

AIP		٠,١٠١	٠,٨٣٨
EVOL		٠,٠٤١-	٠,٣٥٩-
GO		٠,٣٧٦	٣,٠٢٧*
F-Value	(قيمة F)	٤,٥٤٤	
P-Value	(قيمة P)	٠,٠٠٢	
R Square	معامل التحديد	٠,٢٩٦	
Adjusted R^2	معامل التحديد المعدل	٠,٢٣١	

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠١).

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

نتائج اختبار الفرضيات:

تمّ اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد والظاهرة في الجدولين رقم (٨) و(٩).

الفرضية الأولى:

تقوم الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في تقاريرها المالية السنوية.

أظهرت النتائج أن معدل الإفصاح عن المعلومات القطاعية في شركات عينة الدراسة بلغ ١٥.٠٧% وهذا معدل منخفض نسبياً، إذ أظهرت النتائج أن هنالك ١٠.٤٤% من شركات عينة الدراسة بلغت نسب الإفصاح عن المعلومات القطاعية لديها أكثر من ٣٠%، في حين أن ٦٢.٦٩% من شركات عينة الدراسة بلغت نسب الإفصاح لديها عن المعلومات القطاعية أقل من ١٠%. وهذا يدل على مدى تفاوت الإفصاح عن المعلومات القطاعية بين شركات عينة الدراسة..

وبناءاً على ما تقدم ترفض الفرضية الأولى نظراً لانخفاض نسبة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المبحوثة.

الفرضية الثانية:

يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية والحجم (Size) مقاساً بإجمالي الأصول أو رأس المال المدفوع عند مستوى دلالة ٠.٠٥ كما يظهر من الجدولين رقم (٧) و(٨)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة ما مقداره ٢.٠٧٥ و ٢.٣٠٢ على التوالي. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Bradbury, 1992; Mckinnon & Dalimunthe, 1993; Hossain et al, 1995; Kevin & Mat Zain, 2001). والتي خلصت جميعها إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

الفرضية الثالثة:

يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد في الجدولين رقم (٧) و(٨) يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية والرفع المالي (Financial Leverage) وبالرجوع إلى قيمة t والبالغة -١,١١٠ و -٧٨١,٠حسب النموذج الأول والثاني على التوالي يتبين مما سبق وجود علاقة ارتباط سلبية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية. وبناءاً على ما تقدم ترفض الفرضية الثانية نظراً لعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وهذا يتفق مع دراسة كل من (Mckinnon & Dalimunthe, 1993; Aitken, et al,1997).

الفرضية الرابعة:

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول القائمة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

يتضح من نتائج الانحدار المتعدد الظاهرة في الجدولين رقم (٧) و(٨) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح القطاعي ونسبة الأصول القائمة وذلك استناداً إلى قيمة t والبالغة ١.٢٠٨ و ٠.٨٣٨ حسب النموذج الأول والثاني على التوالي، والتي تدل على وجود ارتباط موجب ولكن ليس ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح القطاعي ونسبة الأصول القائمة. وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة كل من (Hossain & Adams, 1995; Kevin & Mat Zain, 2001)وبناء على ما تقدم، ترفض الفرضية الثالثة نظراً لعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول القائمة ومستوى الإفصاح القطاعي وهذه النتائج تتفق مع دراسة كل من (Bradbury, 1992; Mitchell et al, 1995).

الفرضية الخامسة:

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تذبذب الأرباح ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

يتضح من نتائج الانحدار المتعدد عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تذبذب الأرباح ومستوى الإفصاح القطاعي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Bradbury, 1992; Mitchell et. al, 1995). وتتعارض مع دراسة كل من (Imhoff, 1978; Waymire, 1985; Kevin & Mat Zain, 2001) والتي أظهرت وجود علاقة ارتباط سلبية بين تذبذب الأرباح ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وبناءاً على هذه النتائج ترفض الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة:

يوجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الحكومة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية.

بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد الظاهرة في الجدولين رقم (٧) و(٨) أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ونسبة ملكية الحكومة عند مستوى دلالة ٠.٠١ حيث بلغت قيمة t ٢.٨٠٩ و٣.٠٢٧ على التوالي. وبناءاً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية السادسة.

ملخص نتائج الدراسة:

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

١. يتفاوت مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية الأردنية. إذ أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح القطاعي على التقارير المالية السنوية بلغت ١٥.٠٧%. في حين أن ١٠.٤٤% من عينة الدراسة والبالغة (٦٧) شركة بلغت نسبة الإفصاح لديها أكثر من ٣٠%. مع العلم أن نسبة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في بعض الشركات بلغت ٠% في حدها الأدنى و٧١% في حدها الأقصى وهذا يعكس مدى التغير في الإفصاح عن المعلومات القطاعية بين الشركات الصناعية إذ أن هنالك شركات لم تفصح عن أي من المعلومات القطاعية.

٢. أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للإفصاح القطاعي هي للبند المتعلق للتشريعات المحلية إذ بلغ الوسط الحسابي للإفصاح عن هذا البند ٥٢.٣%، في حين أن الوسط الحسابي للإفصاح المطلوب للقطاع الرئيس (قطاع العمل) بلغ ٩.٤٥% وهذا بدوره يشكّل أدنى معدل.

٣. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة مقاساً (بإجمالي الأصول أو رأس المال المدفوع).

٤. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية والرفع المالي.

٥. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية ونسبة الأصول القائمة.

٦. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وتذبذب الأرباح.

٧. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية ونسبة ملكية الحكومة.

التوصيات:

اعتماداً على ما تمّ التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

١. إيلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (١٤) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

٢. تفعيل دور الجهات المسؤولة (كوزارة الصناعة والتجارة، وديوان المحاسبة، وسوق عمان المالي، وجمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين) في التأكد من التزام الشركات المدرجة بتعليمات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المتبعة.

الدراسات المقترحة:

قيام الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح عن المعلومات القطاعية، نظراً لأهمية هذا الموضوع، إذ من الممكن إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

- أثر تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية على أسعار الأسهم في السوق المالي.
- استطلاع آراء مكاتب التدقيق حول متطلبات المعيار ومدى ملاءمتها للتطبيق في الشركات الصناعية.
- القيام بعمل دراسات أخرى تبحث في الإفصاح عن المعلومات القطاعية وتطبيقها على قطاعات أخرى مثل البنوك و شركات التأمين.
- إجراء دراسات مقارنة حول الإفصاح عن المعلومات القطاعية بين قطاعيّ البنوك والصناعة.

المراجـــــع:

المراجع العربية:

دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام ٢٠٠٢، بورصة عمان، سوق الأوراق المالية، عمان.

قانون الشركات رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧، المملكة الأردنية الهاشمية.

قانون الشركات، قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢، قانون معدل لقانون الشركات، المملكة الأردنية الهاشمية.

لجنة معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٠)، معايير المحاسبة الدولية. ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الأردن، عمان ٢٠٠١.

لجنة معايير المحاسبة الدولية (١٩٩٧)، معايير المحاسبة الدولية. ترجمة: سابا وشركاه. الأردن، عمان ١٩٩٧.

مطر، محمد (١٩٩٣)،" تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، دراسات، مجلد ٢٠أ، العدد ٢، ص ١١٦–١٦٩.

قانون الأوراق المالية قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، هيئة الأوراق المالية، الأردن، عمان.

المراجع الأجنبية:

أ- الكتب:

Anderson, D. R., D. R. Sweeney and T. A. Williams (1993), Statistics for Business and Economics, Fifth Edition, West Publishing Company, St. Paul, MN.

Delaney, P. R, Adler, J. R., Epstein, B. J. and Foran, M. F. (1990) International and Application of GAAP. John Wiley & Sons. New York.

Emmanuel, C.R. and Garrod, N. (1992). Segmental Reporting: International Issues and Evidence, Hemel Hempstead, Prentice-Hall, UK.

Hendriksen, Eldon (1982), Accounting Theory, Fourth Edition, Richard D. Irwin Inc., Illinois.

Nie, Norman, (1975), SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, Second Edition, McGraw-Hill Book Co., U.S.A.

Roberts, C. (2002). Segment Reporting. In: Comparative International Accounting, (Nobes, C., Parker, R, ED.), Seventh Edition, Prentice-Hall, UK, pp. 418-443.

Roberts, C. (2000). Segment Reporting. In: Comparative International Accounting, (Nobes, C., Parker, R, ED.), Sixth Edition, Prentice-Hall, UK, pp. 370-392.

Roberts, C. and Gray, S. (1991). Segmental Reporting. In: Comparative International Accounting, (Nobes, C., Parker, R, ED.), Third Edition, Prentice-Hall, UK, pp. 342-362.

Radebaugh, L. H. and Gray, S. (1997) International Accounting & Multinational Enterprise, Fourth Edition, John Wiley & Sons. New York.

Wittink, D. R. (1998), The Application of Regression Analysis, Allyn and Bacon, Inc. 160 Gould Street, NH.

ب- الدوريات الأجنبية:

AICPA, Accounting: Current Text, As of June 1980, Vol. 3, Chicago: Commerce Clearing House Inc.

Aitken, M.J., Czernoowski, R.M. and Hooper, C.G. (1994)," The Information Content of Segment Disclosures: Australian Evidence" Abacus, Vol. 30, No. 1, pp. 65-77.

Aitken, M., Hooper, C. and Pickering, J. (1997), "Determinants of Voluntary Disclosure of Segment Information: A re-examination of the Role of Diversification Strategy", Accounting and Finance, Vol. 37, pp .89-109.

Ajinkya, B.B. (1980)," An Empirical Evaluation of Line of Business Reporting", Journal of Accounting Research, Autumn, pp .343-361.

Baldwin, B.A. (1984)," Segments Earnings Disclosure and the Ability of Security Analysts to Forecast Earnings per Share", The Accounting Review, Vol. LIX, No. 3, pp. 376-389.

Birt, J., C. Bilson, T. Smith and R. Whaley (2006), "Ownership, Competition, and Financial Disclosure", Australian Journal of Management, Vol. 31, No. 2, pp. 235-263.

Bradbury, M. E. (1992)," Voluntary Disclosure of Financial Segment Data: New Zealand Evidence", Accounting and Finance, May, pp. 15-26.

Botosan, C. A. and Harris, M. S. (2000)," Motivations for a Change in Disclosure Frequency and its Consequences: An Examination of Voluntary Quarterly Segment Disclosures", Journal of Accounting Research, Vol. 38, No. 2, pp. 329-353.

Chen, P. F. and Zhang, G. (2003)," Heterogeneous Investment Opportunities in Multiple-Segment Firms and the Incremental Value Relevance of Segment Accounting Data", The Accounting Review, Vol. 78, No .2, pp. 397-428.

Collins, D. W. and Simonds, R. (1979)," SEC Line of Business Disclosure and Market risk adjustments", Journal of Accounting Research, Vol. 17, issue 2, pp. 352-384.

Doupnik, T. S. and Seeseb, L.P. (2001)," Geographic Area Disclosures under SFAS 131: Materiality and Fineness", Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol. 10, Issue. 2, pp. 117-139.

Edwards, P. and Smith, R. A. (1996)," Competitive Disadvantage and Voluntary Disclosure: The Case of Segmental Reporting", British Accounting Review, Vol. 28, pp. 155-172.

Financial Accounting Standard Board. (FASB) 1976. Financial Reporting for Segments of a Business Enterprise, Statement of Financial Accounting Standards No. 14 : FASB.

Financial Accounting Standards Board. (FASB) 1997. Disclosure about Segments of an Enterprise and Related Information, Statement of Financial Accounting Standards No. 131: FASB.

Garrod, N.(1995)," Portfolio Aspects of Segment Identification", Retrieved from the following site http://papers.ssrn.com/sol3/results.cfm.

Gray, S. and K. Skogsvik (2004), "Voluntary Disclosures of Quoted Pharmaceutical Companies in Sweden and the UK: The

Development Over the Period 1984-98", European Accounting Review, Vol. 13, No. 4, pp. 787-805.

Harris, M. S. (1998),"The Association between Competition and Managers' Business Segment Reporting Decisions", Journal of Accounting Research. Vol. 36, No. 1, pp. 111-128.

Hayes, R. M. and Lundholm, R. (1996)," Segment Reporting to the Capital Market in the Presence of a Competitor", Journal of Accounting Research, Vol. 34, No. 2, pp. 261-279.

Herrmann, D. and Thomas, W.B. (2000),"An Analysis of Segment Disclosure under SFAS No.131 and SFAS No. 14", Accounting Horizons, Vol. 14, issue 3, pp. 287-286.

Hossain, M. and Adams, M. (1995)," An Empirical Study of Voluntary Financial Disclosure by Australian Listed Companies", Akauntan Nasional, Vol. 5, No. 7, pp. 12-14.

Hossain, M. and B. Marks (2005), "The Value-Relevance of Voluntarily Disclosed Quarterly Foreign Sale Data of U.S. Multinational Corporations, Journal of International Accounting Research, Vol. 4, No. 2, pp. 75-89.

Hossain, M., Perera, M.H.B and Rahman, A.R. (1995)," Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies", Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 6, No. 1, pp. 69-87.

"IASC Issues Segment Reporting Exposure Draft", (1996), Journal of Accountancy, Vol.181, Issue 3, pp.18.

Imhoff, E.A. (1978)," The Representatives of Management Earnings Forecasts", The Accounting Review, Vol. 53, No. 4, pp. 836-850.

Kevin, L. and Mat Zain, M. (2001)," Segmental Reporting: An Insight into Malaysia's Companies", Retrieved from the following site http://papers.ssrn.com/sol3/results.cfm.

Kochabek, R. F. (1974),"Segmental Financial Disclosure by Diversified Firms and Security Prices", The Accounting Review, April, pp. 245-258.

Leuz, C. (1999)," Voluntary Disclosure of Cash Flow Statements and Segment Data in Germany" Working Paper Series: Accounting and Finance, No. 21, pp. 1-46.

Lobo, G., Kwon, S. and Ndubizu, G. (1998)," The Impact of SFAS No. 14 Segment Information on Price Variability and Earnings Forecast Accuracy", Journal of Business Finance & Accounting, September/October, No. 25 (7) & (8), pp. 969-985.

Maines, L. A., MaDaniel, L. S. and Harris, M. S. (1997)," Implication of Proposed Segment Reporting Standards for Financial Analysts Investment Judgments", Journal of Accounting Research, Vol. 35 Supplement, pp.1-33.

Mckinnon, J.L. and Dalimunthe, L. (1993)," Voluntary Disclosure of Segment Information by Australian Diversified Companies", Accounting and Finance, Vol. 33, pp. 31-50.

Mitchell, J.D., Charis, L.W. and Loh, A.S. (1995)," Voluntary Disclosure of Segment Information: Further Australian Evidence", Accounting and Finance, Nov, pp. 1-16.

Myers, S.C. (1977), "Determinants of Corporate Borrowing", Journal of Financial Economics, Nov, pp. 147-175.

Nichols, N.B., Street, D.L and Gray, S.J (2000)," Geographic Segment Disclosures in the United States: Reporting Practices Enter A New Era", Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol. 9, Issue 1, pp. 59-90.

Prencipe A. (2002)," Proprietary Costs and Voluntary Segment Disclosure: Evidence from Italian Listed Companies", Retrieved from the following site http://papers.ssrn.com/sol3/results.cfm.

Prodhan, B. K. (1986)," Geographical Segment Disclosures and Multinational Risk Profile", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 13, No.1, pp. 15-38.

Roberts, R. W. (1992), "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure: An Application of Stakeholder Theory", Accounting Organizations and Society, Vol. 17, No. 6, pp. 595-612.

Salamon, G.L. and Dhaliwal, D.S. (1980)," Company Size and Financial Disclosure Requirement with Evidence from the Segmental Reporting Issue", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 7, pp. 555-568.

Smith, C. W. and Warner, J.B. (1979)," On Financial Contracting: An Analysis of Bond Covenants", Journal of Financial Economic, June, pp. 111-161.

Street, D.L., Nichols, N.B. and Gray, S.J. (2000)," Segment Disclosures under SFAS No. 131: Has Business Segment Reporting Improved", Accounting Horizons, Vol. 14, Issue 3, pp. 257-286.

Thomas, W.B. (2000)," The Value-Relevance of Geographic Segment Earnings Disclosures Under SFAS 14", Journal of International Finance Management and Accounting, Vol. 11, No. 3, pp. 133-155.

Waymire, G. (1985)," Earning Volatility and Voluntary Managements Forecast Disclosure", Journal of Accounting Research, Vol. 23, No. 1, pp. 268-295.